دور متطلبات الإفصاح المحاسبي بالبنوك الجزائرية في تحقيق استقرار النظام البنكي
- بنك السلام الجزائر نموذجا-

The role ofaccounting the disclosure requirements of Algerian banks in achieving the stability of the banking system
Al Salam Bank Algeria-model-

محصول نعمان *
مخبر البحث اقتصاد االمنظمات والتنمية المستدامة-
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل –الجزائر
Mehassouel_naamane@yahoo.

لزرق محمد
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس – الجزائر
m.lazreg222@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/07/08 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الإفصاح في البنوك باعتباره المصدر المهم للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول البنوك، كما هدفت كذلك إلى تحديد دورمتطلبات الإفصاح بالبنوك الجزائرية في تحقيق استقرار النظام البنكي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن للإفصاح بالبنوك الجزائرية دور في استقرار البنوك بصفة خاصة والنظام البنكي الجزائري بصفة عامة، وذلك من خلال التزام هذه البنوك بمتطلبات الإفصاح المحددة من طرف بنك الجزائر خاصة فيما يتعلق بالإفصاح في القوائم المالية والإفصاح عن تسير المخاطر البنكية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، البنوك، استقرار النظام البنكي.

تصنيف JEL: M40,M41,E42 ,G21

Résumé

Cetteétude vise à analyserl'importance de la divulgation dans les banques car elleestune source importante pour de nombreux utilisateurs pour obtenir des informations importantes sur les banques et vise également à déterminer le rôle des obligations de divulgation dans les banques algériennes dans la stabilité du systèmebancaire.

Parmi les résultats les plus importantsobtenus, la divulgation dans les banques algériennes a un rôledans la stabilité des banques en particulier et du système bancaire algérien en général, à travers l'engagement de cesbanques aux obligations de divulgation spécifiéespar la Banque d'Algérie, notamment en ce qui concerne la divulgation dans les états financiers et la divulgation de l'évolution des risque sbancaires.

Mots clés: divulgation, banque, stabilité du système bancaire.

Jel Classification Codes: M40, M41, E42 , G21

* المؤلف المراسل.

1.مقدمة

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظرا لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات المالية والأوراق المالية واتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها، ومع إزالة القيود في تعاملات البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنيات المستخدمة، وفي هذا الصدد فإنه يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر أسعار الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا، ونتيجة لكل هذا فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيدا، مثلها في ذلك بقية المتعاملين في الأسواق المالية، فهي بالتالي في حاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

كما نجد أن للجنة بازل للرقابة البنكية دورا هاما في مجال الإفصاح في البنوك، حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تتضمن للسلطات التحقق من اتباع البنوك للسياسات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة في المشتقات المالية، وكيفيات قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر.

ويعتبر التحكم في تسيير مخاطر البنوك دو أهمية لتقييم أداء هذه البنوك ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وبالتالي التعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ما يمكن من استخدام عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تقيس مدى استقرار النظام البنكي.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور الإفصاح المحاسبي بالبنوك الجزائرية في تحقيق استقرار النظام البنكي؟.

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

للإفصاح المحاسبي بالبنوك الجزائرية دور إيجابي في تحقيق استقرار النظام البنكي، ويتفرع عن الفرضية الرئيسية السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ للإفصاح في القوائم المالية بالبنوك الجزائرية دور في توفير معلومات ذات جودة عالية لجميع المتعاملين الاقتصاديين مما يساهم في تحقيق استقرار النظام البنكي.
- ✓ التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS /IFRS)يساهم في تحقيق استقرار النظام البنكي.
- ✓ للإفصاح عن تسيير المخاطر في البنوك التجارية دور في تحقيق استقرار النظام البنكي.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال المكانة الهامة التي تحتلها البنوك الجزائرية ضمن الاقتصاد الوطني وذلك من خلال العديد من الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها للاقتصاد الوطني، لدى يعد دراسة دور الإفصاح المحاسبي في استقرار أي بنك من هذه البنوك عامل أساسي في تحقيق استقرار النظام البنكي ككل لما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني ككل.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات ذات الجودة العالية عن البنوك في الجزائر لكافة المتعاملين الإقتصاديين، خاصة الجانب الخاص بالإفصاح عن تسيير المخاطر لدى كل بنك، ما يساهم في تحقيق استقرار البنك بصفة خاصة واستقرار النظام البنكي الجزائري ككل.

5.1. منهج الدراسة: تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في الجانب النظري الخاص بالدراسة، كما تم الإعتماد على دراسة حالة بنك السلام الجزائر في الجانب التطبيقي للدراسة كحالة عملية لدور الإفصاح المحاسبي في استقرار البنك بصفة خاصة والنظام البنكي الجزائري بصفة عامة.

2.مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون إفصاح لن تكون هناك فائدة من مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات لمتخذي القرارات، ويشير الإفصاح المحاسبي الذي تزايدت أهميته في عصرنا الحاضر إلى ضرورة الحرص على توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المكملة لها، وذلك لمصلحة الفئات أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات، وبالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، ويمكن توفير هذه المعلومات أما في صلب القوائم المالية أو في ملاحظات وإيضاحات خارجها (السويطي، 2012، صفحة 62).

كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، ويجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية، ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها (زيد، 2005، صفحة 577).

ويعرف الإفصاح من قبل البعض أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كمية أو وضعية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاضطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة، كما أن لفظ الإفصاح يشير إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها، وليس محددا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب الكمية المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل: الملاحظات الهامشية، والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية والقوائم الإضافية والكشوف الملحقة وتقرير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة لأنشطة المنشأة والتنبؤات المالية (الوقاد، 2011، صفحة 190).

ويتطلب الإفصاح المحاسبي أن تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، ويجب أن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط، وبشكل أوضح فإن الإفصاح المحاسبي يتطلب عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يتطلب تحديدا دقيقا لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وحاجاتهم المعلوماتية ومستواهم الثقافي المحاسبي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك معرفة قدراتهم في معالجة هذه المعلومات والمخاطر الناجمة عن تقديم حجم كبير من المعلومات (حنان، 2009، الصفحات 443-444).

ومن هنا يمكن القول بأن الإفصاح يعتبر موضوعا واسعا بدرجة يكفي القول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية كما أن أهمية الإفصاح تنبع من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين الحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة

بين المحاسبين، وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته (زيد، 2005، صفحة 580،581).

3.مؤشرات استقرار النظام البنكي:

يمارس النظام البنكي دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها كونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد الوطني، فهو الوسيط بين أولئك الدين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين هم في حاجة إلى هذه الأموال، ويلعب دورا متميزا في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، وإذا ما أصاب هذا النظام نوعا من عدم الاستقرار فسيكون لذلك أثر سلبي على نشاط المؤسسات ودخل الأفراد والاقتصاد ككل.

وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى استقرار النظام البنكي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيطة الكلية (حمودي، 2003-2009، صفحة 3)، وتساهم هذه المؤشرات بشكل كبيير في تحقيق متطلبات التخطيط المالي السليم وكذلك تأثيرها الفعال على نمو واستمرارية البنك، وبالتالي حماية ودعم استقرار النظام البنكي ككل.

وتتضح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط التالية(Others, 2003, p. 3):

- ✓ تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية؛
- ✓ تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء؛
- ✓ تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات؛
- ✓ تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا؛
- ✓ تساعد على كشف مخاطر انتقال الازمات، وتعمل على التقليل من حدتها.

وتشمل مؤشرات الحيطة الكلية على جانبين رئيسين هما: مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤسسات القطاع البكي بشكل منفرد ومؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام البنكي ككل.

وتماشيا مع متطلبات هذه الدراسة سوف يكون التركيز على عرض أهم مؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع البنوك والمؤسسات المالية والتي تعرف بإطار(CAMELS) (طلفاح، 2005، صفحة 8)، ويعرف مؤشر(CAMELS)بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيف البنك ضمن النظام البنكي، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الفحص الميداني (حمودي، 2003-2009، صفحة 6). ويشمل مؤشر(CAMELS) على مؤشرات تمثل الأحرف الأولى منها مجموعة الأحرف المكونة لمصطلح (CAMELS) التي تدل بالإنجليزية على كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة الأصول(Asset Quality)، الإدارة(Management)،الربحية(Earnings)، السيولة (Liquidity) درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية ، (Sensitivity to Market risk). وفيما يلي تفصيل مؤشرات الحيطة الجزئية:

1.3.مؤشر كفاية رأس المال:

يحدد مؤشر كفاية رأس المال قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات المالية التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانية لهذه المؤسسات، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات المالية (حمودي، 2003-2009، صفحة 7).

2.3.مؤشرات جودة الأصول:

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر العسر المالي في البنوك تأتي في الغالب من نوعية الأصول ودرجة سيولتها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، التي بدورها تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية. وعادة ما ينضر إلى تقييم جودة الأصول من جهتين مختلفتين: المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة والمؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة (Khalid، 2006، صفحة 408).

وعليه يستوجب ضرورة التركيز على تحقيق الكفاية الحدية لرأس المال وذلك حماية للمودعين من المخاطر الذي قد يتعرضون لها بسبب انخفاض محتمل في جودة بعض الأصول، الذي قد يكون من شأنه التأثير على الاستقرار والثقة في النظام البنكي ككل.

3.3.مؤشرات سلامة الإدارة:

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء البنوك كغيرها من المؤسسات، إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها (بوخلخال، 2010، صفحة 208): معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في اعداد المؤسسات المالية.

4.3.مؤشرات الربحية:

تعد ربحية البنوك أمرا ضروريا لبقائها واستمرارها، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنك وهي أيضا الهدف الذي تصبو إليه إدارة البنوك لأنها مهمة لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، حيث تعرف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (محمد، 2014، صفحة 332).إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي(غير الطبيعي) في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدد من النسب التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم ربحية المؤسسات أهمها (طلفاح، 2005، الصفحات 29-33): العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معدلات الدخل والإنفاق، المؤشرات الهيكلية.

ونستطيع القول أن انخفاض ربحية البنك تعد من الأسباب الرئيسية لتعرضه للإفلاس، وعليه فقدرة البك على زيادة إيراداته وتجنب حدوث انخفاض فيها، هو متغير هاما له أثره على مخاطر تعرضه للإفلاس، كما أن له أثره على استقرار النظام البنكي ككل.

5.3.مؤشرات السيولة:

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء إدارة السيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية (بوخلخال، 2010، صفحة 209):

التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية، التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك، نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم، سيولة السوق الثانوية.

وتعتبر ثقة المودعين في توفير السيولة لدى البنك من أهم وسائل وقايته ضد الإفلاس، فمجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين، مما يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم بشكل يعرض البنك للإفلاس كما يعرض النظام البنكي لحالة من عدم الاستقرار.

6.3.مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق:

ويتعلق هذا بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع المخاطر وهو مقياس(Value atRisk)ويرمز له بالرمزVAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط (StresTesting) الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات (طلفاح، 2005، صفحة 41،42).

4.متطلبات الإفصاح المحاسبي في البنوك الجزائرية في ضل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS/IFRS):

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة ضمن النظام البنكي الجزائري من خلال العديد من الوظائف التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها للاقتصاد الوطني، وفق للمادة 93 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض والتي تنص على أنه "يمسك المحافظ قائمة للبنوك وقائمة للمؤسسات المالية محينتين، وتنشر هاتان القائمتان في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، كما ينشر كل تعديل حسب الأشكال نفسها". وعليه نشر بنك الجزائر بتاريخ 2 جانفي 2019 قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، حيث ضمت القائمة عشرين (20) بنكا تجاريا، تسع (9) مؤسسات مالية منها (8) مؤسسات مالية ذات طابع عام، ومؤسسة مالية ذات طابع خاص، وست (6) مكاتب اتصال(بنك الجزائر،2019).

أما النظام المحاسبي في البنوك الجزائرية فتم تطويره من خلال أنظمة جديدة أصدرت من طرف بنك الجزائر في إطار القانون 07-11 الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS). حيث تبنى تطبيق ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي 1 "عرض القوائم المالية"، وذلك بإلزام كل كيان يدخل في تطبيق هذا النظام (بما فيها البنوك التجارية) أن

يتولى سنويا أعداد كشوف مالية، والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشتمل على الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج، وتنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحساب لإعداد وتقديم الكشوف المالية عن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي(قرار مؤرخ في 26 جويلية2008، الفقرات (1.210، 2.210)) ، هذا الأخير المستوحى من إطار إعداد وعرض البيانات المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وعليه تم تحديد شروط إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية من خلال النظام رقم 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، والذي يلغي أحكام النظام رقم 92-09، المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 1992، والمتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تم تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 2010.

وتتكون القوائم المالية القابلة للعرض في البنوك التجارية من الميزانية وخارج الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق (نظام 09-05، 2009، المادة02).

1.4. الإفصاح في القوائم المالية في البنوك الجزائرية:

يتم إعداد وعرض هذه القوائم ضمن مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي (نظام09-05، 2009، المواد 3-7):

- ✓ يتم إعداد الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق وفقا للنماذج النمطية؛
- ✓ يتم إعداد ميزانية البنوك التجارية وفقا لترتيب تنازلي للسيولة؛
- ✓ يتم إعداد القوائم المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام 09-04، المؤرخ في 23 يوليو سنة 2009، والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ تنظيم المحاسبة المعلوماتية للبنوك التجارية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-110، المؤرخ في 7 أفريل 2009، الذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة النظم المعلوماتية؛
- ✓ تنشر البنوك التجارية قوائمها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية وفقا للمادة 103 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض.

2.4. الإفصاح وفق الملاحق(الملاحظات) في البنوك الجزائرية:

تشمل الملاحظات (ملحق القوائم المالية) على التقديرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوف، كما تشتمل على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وتتضمن الملاحظات ما يلي(نظام 09-05، 2009، صفحة32):

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

ويجب أن لا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات المؤسسة الخاضعة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم، كما يجب على كل بند من بنود الميزانية وخارج الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

ويشترط أن يكون الإفصاح عن محتوى الملاحظات (الملحق) موافقا لنشاط كل مؤسسة خاضعة، وأن يتضمن على الخصوص إحدى عشر ملاحظة (مذكرة).

5-دور الإفصاح عن تسيير المخاطر البنكية في تحقيق استقرار النظام البنكي الجزائري:

تتعرض البنوك لعوائد ومخاطر متباينة وتختلف في كثير من الأحوال عن المنشآت الأخرى الصناعية والتجارية، كذلك لا تكون دورة رأس المال العامل بنفس الشكل الموجودة في المنشآت الصناعية والتجارية، وبذلك فإن البنوك لا تقوم بتقسيم أصولها أو التزاماتها إلى متداولة وغير متداولة، كذلك تكون هناك أهمية للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وفي ضل تطور الأساليب التي تستخدمها البنوك لقياس وتسيير المخاطر الناجمة عن العمليات البنكية وظهور مفاهيم وأساليب جديدة لتسيير المخاطر، مع زيادة حاجة مستخدمي البيانات المالية لمعلومات حول تعرض البنوك للمخاطر وكيفية تسيير هذه المخاطر، كان على جميع البنوك في العالم بما فيها البنوك الجزائرية العمل على تطوير مستوى الإفصاح عن تسيير هذه المخاطر.

وتماشيا مع ما سبق أصدر بنك الجزائر العديد من الأنظمة تخص متطلبات تحسين إطار الإفصاح عن تسيير المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية بهدف تعزيز استقرار هذه البنوك بصفة خاصة والنظام البنكي الجزائري بصفة عامة حيث يتم بموجب النظام رقم 09-05 الإفصاح ضمن الملحق عن معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، حيث يتضمن مجموعة من المذكرات، ضمن هذه المذكرات مذكرة خاصة بتسيير المخاطر (المذكرة8)، تشمل أساسا الإفصاح عن تنظيم تسيير المخاطر، تصنيف المخاطر، خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة ومخاطر أخرى.

ولتدعيم هذه الإفصاحات أصدر بنك الجزائر العديد من الأنظمة التي يجب على البنوك التجارية الجزائرية التقيد بها في التعامل مع تنظيم تسيير المخاطر والإفصاح عنها، تتمثل أساسا فيما يلي:

- ✓ **مخاطر ما بين البنوك:** وفق النظام رقم 11-03، المؤرخ في 24 ماي سنة 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، يجب على البنوك التجارية أن تحوز على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قائمة من القروض والاقتراضات ما بين البنوك، لا سيما تلك التي تمت في السوق النقدية(نظام 11-03، 2011،المادة01).

كما يجب على البنوك التجارية أن تقيم(نظام 11-03، 2011،المادة04):

- نظام تسجيل ومعالجة المعلومات يسمح لهم بمعرفة، بالنسبة لكل طرف مقابل، مبالغ القروض المقدمة والإقتراضات المبرمة؛
- إجراء متابعة الحدود المحددة بالنسبة لكل طرف مقابل؛
- إجراءات إعلام الهيئات التنفيذية، والتي تتداول حول احترام هذه الحدود.

- ✓ **خطر السيولة:** وفق النظام رقم 11-04، المؤرخ في 24 ماي سنة 2011، الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، يجب على البنوك التجارية أن تقيم إجراء لتعريف وقياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، وتعرف هذه الأخيرة كمخاطر عدم القدرة على مواجهة الالتزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية، نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة(نظام 11-04، 2011،المادة01).

وفي مجال تنظيم والإفصاح عن خطر السيولة تحدد الهيئة التنفيذية للبنك التجاري ما يأتي(نظام 11-04، 2011،المادة11):

- مستوى الخطر الذي يمكن للبنك قبوله، أي مستوى المخاطرة الذي يقبله؛
- السياسة العامة لتسيير السيولة المطابقة لمستوى قبولها للخطر؛
- إجراءات خطر السيولة، وحدوده وأنظمة وأدوات تحديده وقياسه وتسييره.

كما تسهر الهيئة التنفيذية للبنك التجاري على ملاءمة وتحيين الإجراءات والأنظمة وأدوات تحديد وقياس وتسيير مخاطر السيولة، وتبلغ بنتائج تحاليلها مرتين في السنة على الأقل لهيئة المداولة.

- ✓ **أنظمة قياس المخاطر:** وفق النظام رقم 11-08، المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، يجب أن تقوم البنوك التجارية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، على الخصوص منها مخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة، وكذا الخطر العملياتي يجب على البنوك التجارية أن تقيم بانتظام نتائج عملياتها (نظام 11-08، 2011، المادة37).

كما تضع البنوك التجارية أنظمة وإجراءات تسمح بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها، ويجب أن تسمح هذه الأنظمة والإجراءات بحيازة خريطة المخاطر التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية (كطبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة)، والخارجية (كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية). ويجب أن تكون هذه الخريطة.

ويمكن تحديد أنظمة قياس المخاطر فيما يلي: انتقاء وقياس مخاطر القرض، نظام قياس مخاطر ما بين البنوك نظام قياس السيولة، نظام قياس خطر معدل الفائدة الإجمالي، نظام قياس مخاطر الدفع، نظام قياس مخاطر السوق.

- ✓ **التحكم في المخاطرة وفق اتفاقية بازل:** اهتمت لجنة بازل اهتماما كبيرا بتسيير المخاطر البنكية، وقد ظهر اهتمام لجنة بازل بالمخاطر البنكية بصورة أكثر عند إصدارها لاتفاق بازل 2، المتعلق بمعدل كفاية رأس المال، والبنوك التجارية الجزائرية تبنت اتفاقية بازل 1 من خلال النظام رقم 91-09، المؤرخ في 14 غشت سنة 1991، الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، كما تبنت اتفاقية بازل 2 من خلال النظام رقم 14-01، المؤرخ في 16 فيفري سنة 2014، الذي يتضمن نسبة الملاءمة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، يلغي النظام 91-09 وطبقت أحكام هذا النظام اعتبارا من أول أكتوبر سنة 2014.

ويهدف النظام 14-01 إلى تحديد نسبة الملاءمة المطبقة على البنوك التجارية، حيث تلتزم البنوك التجارية بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءمة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى (نظام 14-01، 2014، المواد1،2).

وفي مجال المراقبة الاحترازية لملاءمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي (الإفصاح المالي)، هناك العديد من الشروط التي يجب على البنوك التجارية التقيد بها أهمها ما يلي:

- يجب على البنوك التجارية أن تضع إجراء كتابيا في مجال الإبلاغ المالي (الإفصاح المالي)، مصادقا عليه من طرف هيئة المداولة التي تحدد كيفيات نشر المعلومات والرقابة الواجب ممارستها على العملية بكاملها؛
- يجب على البنوك التجارية أن تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة، وممارستها في مجال تسيير المخاطر، ومستوى تعرضها للمخاطر، ومدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها، ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.

كما أنه وفق المكرة المذكرة 9 المذكورة أعلاه ضمن الإفصاح وفق الملحق الخاصة بالمعلومات المتعلقة برأس المال وجب الإفصاح عن العناصر التالية:

- رأس المال؛
- الالتزامات القانونية؛
- المعلومات المتعلقة بالأسهمح
- عدد الأسهم المرخصة، المصدرة، غير المحررة كلية؛
- القيمة الإسمية للأسهم؛
- تطور الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة، فروعها أو الكيانات المشاركة؛
- الحقوق، الامتيازات والتقييدات المحتملة المتعلقة ببعض الأسهم؛
- حصص الأرباح المقترحة؛
- الحصص المستفيدة، السندات القابلة للتحويل، القابلة للتبديل، قسائم الاكتتاب وأوراق مالية مشابهة.

6. دور الإفصاح عن تسيير المخاطر البنكية في تحقيق استقرار بنك السلام و أثره على استقرار النظام البنكي الجزائري:

نحاول من خلال هذا العنصر ربط ما تم تناوله في الجزء النظري بالواقع العملي، حيث تم التركيز في الجانب النظري على التطرق إلى مفهوم الإفصاح، مؤشرات الاستقرار البنكي، متطلبات الإفصاح في البنوك الجزائرية وصولا إلى تحديد دور الإفصاح عن تسيير المخاطر البنكية في استقرار النظام البنكي الجزائري، أما الواقع العملي فيكون من خلال بنك السلام الجزائر نموذجا، استنادا إلى البيانات المالية للبنك للسنوات الثلاثة: 2017،2018، 2019، والتي نحاول من خلالها تحليل واقع الإفصاح المحاسبي في بنك السلام و كذلك الإفصاح عن تسيير المخاطر بالبنك، ودور ذلك في تحقيق استقرار البنك بصفة خاصة واستقرار النظام البنكي الجزائري بصفة عامة.

1.6.التعريف ببنك السلام الجزائر:

تم الإعلان عن إنشاء بنك السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، كما تم خلال سنة 2019 رفع رأس مال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر2018

المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. انطلق نشاط المصرف بتاريخ 20 أكتوبر2008، تتكون شبكته حاليا من17 فرعا موزعا على التراب الوطني(بنك السلام الجزائر،2019 ، ص78).

2.6. الإفصاح المحاسبي وفق القوائم المالية لبنك السلام- الجزائر:

وفق ما تم تناوله في الجانب النظري يتم تحديد شروط إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك التجارية من خلال النظام رقم 09-05، المؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، حيث تم تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 2010.

وعليهيتم إعداد القوائم المالية للبنك حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن بنك الجزائر(بنك السلام الجزائر،2019 ص70) ، وهي:

- ✓ نظام09-04 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ نظام09-05 المؤرخ في2009/10/18 المتضمن إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ نظام 09-08 المؤرخ في2009/12/29 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

واستنادا إلى ما سبق أعلاه تتضمن القوائم المالية لبنك السلام الجزائر للسنوات (2017،2018، 2019) ما يلي (بنك السلام الجزائر، 2017،2018،2019): الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة والإيضاحات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

وتتضح أهمية الإفصاح في القوائم المالية لبنك السلام من خلال ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء ما يعزز الثقة في التعامل مع البنك ويزيد من استقرار البنك. وعليه فإن التزام جميع البنوك في النظام البنكي الجزائري بهذه الإفصاحات وفق متطلبات الإفصاح الصادرة عن بنك الجزائر يتيح معلومات ذات جودة عالية لجميع المتعاملين الاقتصاديين مما يساهم في تحقيق استقرار النظام البنكي ككل.

3.6. الإفصاح المحاسبي وفق الملاحظات لبنك السلام الجزائر:

تشمل الملاحظات (ملحق القوائم المالية) على التقديرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوف، كما تشتمل على معلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية. وتضمنت أهم الملاحظات المفصح عنها من طرف بنك السلام الجزائر ما يلي:

1.3.6.القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية:

بصفة عامة، يتم تقييم وتسجيل أصول بنك السلام بالقيمة التاريخية طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، ووفقا للتقديرات التي يقوم بها المصرف للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة (القيمة العادلة، قيمة الإنجاز، القيمة المحينة) (بنك السلام الجزائر،2019 ، ص78).

وعليه نلاحظ التزام بنك السلام بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث دخل هذا الأخير حيز التنفيذ منذ سنة 2010 بموجب القانون07-11، وجاء هذا النظام مؤكدا أن المرجعية المحاسبية الجديدة تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS /IFRS) بإدخال تغييرات هامة على مستوى التعاريف، وهو النظام الموحد التي طبقه جميع البنوك في الجزائر.

وعليه تتضح أهمية معيارية النظم المحاسبية في تقيم أداء البنوك من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا، الشيء الذي يمكن من الوقوف على تحديد مدى استقرار كل بنك على حدى، واستقرار النظام البنكي ككل.

2.3.6. معلومات حول الميزانية:

من أهم ما تضمنته المعلومات حول الميزانية لبنك السلام تحليل بند" تمويل العملاء" وذلك وفق أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي، آجال الاستحقاق المتبقي، التوزيع الجغرافي، وكذا وفق جودة المحفظة (جودة الأصول). ويمكن عرض التمويلات السابقة وفق جودة المحفظة (جودة الأصول) من خلال الجدول رقم1

الجدول رقم(1): تمويلات العملاء حسب جودة الأصول لبنك السلام الجزائر(2018-2019) الوحدة: ألاف دج

البيان	2018	2019	نسبة التغير
إجمالي تمويل الزبائن	98 585 758	77 827992	27%
تمويل الزبائن الجاري	93 733 878	74 541 299	26%
بما فيها أقساط التمويل متأخرة السداد لمدة أقل من 90 يوما	2 213 048	74 541 299	61%
تمويل الزبائن المصنف	4 851 880	3 286 693	48%
تمويل ذو مخاطر ممكنة	494 732	290 823	70%
تمويل ذو مخاطر عالية	1 449 641	255 398	468%
تمويل متعثر	2 907 507	2 740 472	6%
مخصص نقص القيمة	3 003 178	2 488 386	21%
مخصص التمويل ذو مخاطر ممكنة	58 396	46 933	24%
مخصص تمويل ذو مخاطر عالية	455 045	90 238	404%
مخصص التمويل المتعثر	2 489 737	2 351 215	6%
نسبة أقساط التمويل المتأخرة السداد	2.2%	1.8%	
نسبة التمويل المصنف	4.9%	4.2%	
نسبة تغطية التمويل المصنف	62%	76%	

المصدر: بنك السلام الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص82.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أساسا تحديد جودة تمويلات بنك السلام، بتصنيف هذه التمويلات إلى ثلاث فئات رئيسية: تمويل ذو مخاطر ممكنة، تمويل ذو مخاطر عالية، تمويل متعثر، هذه التصنيفات ترتب عليها قيام البنك بتكوين المخصصات اللازمة لكل فئة قصد مواجهة المخاطر المتوقعة.

وعليه فإن الإفصاح عن مثل هذه التصنيفات والمخصصات المكونة لكل فئة من طرف بنك السلام يعتبر مؤشر للحكم على جودة ونوعية الأصول، وذلك حماية للبنك من المخاطر التي يتعرض لها بسبب انخفاض محتمل في جودة بعض الأصول الذي من شأنه التأثير على الاستقرار أو الثقة في النظام البنكي الجزائري ككل.

3.3.6. معلومات تتعلق بحساب النتائج:

من أهم ما تضمنته المعلومات المتعلقة بحساب النتائج لبنك السلام الإفصاح عن النتيجة الصافية للسنة المالية والتي هي الفرق بين النواتج والاعباء مع خصم قيمة الضريبة على الأرباح، كما تم كذلك من خلال التقرير السنوي للبنك لسنة 2019 الإفصاح عن تطور النتيجة الصافية للسنوات (2015-2019)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(4).

الجدول رقم(4): تطور النتيجة الصافية لبنك السلام-الجزائر(2015-2019) الوحدة: آلاف دج

السنوات	النتيجة الصافية	التغير%
2015	301 000	-
2016	1 080 000	+259%
2017	1 181 000	+09%
2018	2 418 000	+105%
2019	4 007 000	+66%

المصدر: بنك السلام-الجزائر، التقرير السنوي، 2019، ص14.

من خلال الجدول أعلاه تتضح قدرة البنك على تحقيق أرباح صافية، حيث عرفت نموا إيجابيا معتبرا بين الفترة الممتدة ما بين سنة 2015 و2019 كان على التولي:259 %،09%،105%،66%، وهو مؤشر على قدرة البنك على البقاء والاستمرار، وهو كذلك مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنك، كما أن له الأثر الإيجابي على استقرار النظام البنكي الجزائري.

4.3.6. معلومات تتعلق برأس المال:

تضمنت المعلومات المتعلقة برأس مال بنك السلام التوضيح الخاص برأس مال البنك الذي تم رفعه إلى 15 مليار دج طبقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(5): تطور رأس مال بنك السلام- الجزائر(2018-2019)الوجدة: آلاف دج

2018/12/31	2019/12/31	التغير	%
10 000 000	15 000 000	5 000 000	50%

المصدر: بنك السلام-الجزائر، التقرير السنوي2019، ص89.

4.6. الإفصاح عن تسيير المخاطر في بنك السلام الجزائر:

وفق ما سبق ذكره أصدر بنك الجزائر العديد من الأنظمة تحدد متطلبات تحسين إطار الإفصاح عن تسيير المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية، وعليه ضمن هذا العنصر نحاول تناول مدى التزام ابنك السلام الجزائر بهذه الإفصاحات، حيث يعد هذا الالتزام عامل مهم في تعزيز استقرار البنك بصفة خاصة والنظام البنكي الجزائري ككل بصفة عامة. ويمكن تناول ذلك في العناصر التالية (بنك السلام الجزائر،2019، ص ص96-99):

1.4.6. الهيكل التنظيمي لتسيير المخاطر:

يتمثل تسيير المخاطر التي يمكن للبنك التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاط البنك على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت. يتم تسيير المخاطر لدى بنك السلام الجزائر من خلال مجموعة من الهياكل المركزية: الهياكل العملياتية، الهياكل الرقابية، اللجان الداخلية، اللجان التابعة لمجلس الإدارة.

2.4.6. منظومة تسيير المخاطر:

تصنف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك كما يلي: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيلية. وقد قام بنك السلام الجزائر خلال سنة2017 باعتماد جمل من السياسات التي تنظم وتؤطر تسيير المخاطر وتحدد الهياكل المعنية والمهام الموكلة إليها، كما يقوم البنك بغرض الإفصاح لمجلس الإدارة بإعداد مصفوفة للمخاطر والتي تلخص أهم

المخاطر التي يتعرض لها البنك مع قياس مؤشرات التعرض لها ومقارنتها مع المعايير الداخلية التي حدده البنك، ويتم إعداد المصفوفة بشكل ربع سنوي.

✓ **مخاطر الائتمان:**

تنتج مخاطر الائتمان عن عدم قدرة عميل أو مجموعة من العملاء المعتبرين كعميل واحد على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك، يتم تسيير مخاطر الائتمان في إطار سياسة الائتمان المعتمدة في سنة 2017 ووفق للإجراء المتعلق بتسيير التمويلات والإجراء المتعلق بنظام التقييم الداخلي للمؤسسات.

وترتكز سياسة تسيير مخاطر الائتمان لدى بنك السلام الجزائر بشكل عام على الأسس التالية:

- **معايير قبول مخاطر الائتمان:** يتم تقسيم العملاء اللذين يقدمون طلب تمويل للبنك إلى خمس فئات: الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية، ويشترط في كل طلب تمويل يتلقاه البنك توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة لتغطية التمويلات المطلوبة، ثم تتم دراسة وتقييم طلبات التمويل وفق سبع معايير رئيسية تتعلق بالملاءة الأدبية للعميل، ملاءته وإمكانياته المالية بالإضافة إلى جودة الضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.
- **نظام التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان:** يمتلك البنك نظام داخلي لتقييم المؤسسات التي تقدم طلبات التمويل وهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، تتعلق المعايير النوعية بالشكل القانوني للمؤسسة وجودة إدارتها، القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، علاقتها مع البنوك والمصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة، وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم. أما المعايير الكمية فهي تمثل40% وهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسسة وسيولتها وربحيتها.

كما يسمح النظام بتصنيف المؤسسات في عشر أقسام حسب درجة المخاطر وذلك وفقا للعلامة المحصل عليها، وتتم مراجعة تقييم المؤسسات ذات الالتزامات سنويا أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد.

- **تقسيم(تنويع) المخاطر:** يتمثل تقسيم المخاطر في عدم تركيز التمويلات من طرف البنك على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو على قطاع اقتصادي واحد أو مجموعة من القطاعات أو على نوع واحد من التمويلات. ويحرص بنك السلام الجزائر على احترام المعايير النظامية المحددة من طرف بنك الجزائر في هذا الإطار، والتي تنص على أن التعرض للمخاطر مع عميل واحد لا يجب أن يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك، وأن مجموع التعرضات الكبرى (التعرضات التي تتجاوز10% من الأموال الخاصة للبنك) لا يجب أن يتجاوز ثمانية أضعاف الأموال الخاصة للمصرف.

كما قام البنك بتحديد مجموعة من المعايير الداخلية التي تهدف إلى تنويع تعرضه لمخاطر الائتمان وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

- تقسيم محفظة التمويلات بين تمويلات الاستثمار وتمويلات الاستغلال؛
- تقسيم محفظة التمويلات بين الأفراد والمؤسسات؛
- تقسيم محفظة تمويلات المؤسسات بين مختلف أشكال التمويل؛
- تقسيم محفظة التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- **تحصيل الضمانات:** إن تحصيل الضمانات يعتبر أحد الوسائل المستخدمة للتقليل من مخاطر الائتمان ولكنه لا يغني عن احترام شروط الحصول على التمويلات أو تقييم جودة العميل الذي يقدم طلب التمويل، ويقوم البنك بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات العينية كالكفالات التضامنية والتأمينات لدى صناديق التامين بالإضافة إلى الضمانات النقدية، كما يجب على الضمانات المحصلة أن تغطي نسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف البنك وتحدد النسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان.

يتم تقييم الضمانات من طرف الخبير التابع للبنك أو من طرف خبير مستقل معتمد من طرف البنك، وتتم إعادة تقييم الضمانات بشكل دوري أو عندما تطرأ ظروف استثنائية متعلقة بالضمان نفسه أو بالسوق تجعل إعادة تقييمه ضرورية من أجل التأكد من تغطية الالتزامات القائمة.

- **تصنيف مخاطر الائتمان:** يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات بنك الجزائر14-03، ويقرر تصنيف مستحقات العملاء وتحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي تقييم جودة المستحقات، كما تتم متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

✓ **مخاطر السيولة:**

إن مخاطر السيولة مرتبطة بطبيعة نشاط البنك الذي ترتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومة الاقتصادية فهو بمثابة نقطة عبور إيجابية بين مختلف متعاملي السوق، وفي هذا الإطار يستخدم البنك الموارد التي يقوم بتجميعها (موارد تحت الطلب ولأجل) لتأسيس استخداماته (تحت الطلب أو لأجل).إن هذا التحويل الذي هو أساس نشاط البنك ومصدر ربحيته قد يجعله يقوم باستخدامات طويلة الاجل بالاعتماد على موارد قصيرة الاجل وفي هذه الحالة وجب على البنك أن يكون قادرا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها وذلك باستعمال استخداماته، ولدى فإن عدم قدرة البنك على سداد موارده ومواجهة التزاماته تعرضه لما يسمى بمخاطر السيولة.

ويتم إدارة مخاطر السيولة لدى بنك السلام الجزائر في إطار سياسة مخاطر السيولة المعتمدة خلال سنة2017، من خلال إعداد سياسة عامة لتسيير السيولة، وهي أداة أساسية لتحديد وقياس وتسيير المخاطر المتعلقة بالسيولة (بنك السلام الجزائر،2017 ، ص12)، كما يحرص البنك على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر لاسيما معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، كما تحدد السياسة الداخلية للبنك جملة من المعايير الواجب احترامها وهي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها25% من مجموع الأصول على الأقل؛
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90%؛
- المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر بـ120% على الأقل(حيث تقدر النسبة الإلزامية بـ100% على الأقل)؛
- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث لا يجب أن يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30%من مجموع ودائع العملاء؛
- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الاجل تفوق60%.

وتقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بالمتابعة اليومية لوضعية سيولة البنك وذلك بهدف التسيير الأمثل للسيولة بشكل يسمح للبنك بتفادي الوقوع في أزمة شح للسيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة مما ينجر عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها.

كما تتم مراقبة مخاطر السيولة من خلال لجنة متابعة السيولة التي تجتمع شهريا ، ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سنوية وتتمثل مهامها الأساسية في متابعة وتحليل تطور موارد البنك واستخداماته لأجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخادها لضمان التزام البنك بالتعليمات النظامية السارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة.

3.2.4.6.المخاطر التشغيلية:

تنتج المخاطر التشغيلية عن عدم ملائمة أو قصور متعلق بالإجراءات، الموظفين والأنظمة الداخلية للبنك أو عن وقوع حوادث خارجية وهي تضم المخاطرة الناتجة عن الاحتيال الداخلي أو الخارجي، و تتم إدارة المخاطر التشغيلية لدى بنك السلام الجزائر في إطار سياسة المخاطر التشغيلية المعتمدة خلال2017، تحدد هذه السياسة الإطار العام للمخاطر التشغيلية، تنظيم إدارتها ومسؤوليات مختلف هياكل البنك المعنية بذلك.

كما قام البنك بإعداد خريطة للمخاطر حسب النشاط حيث تم رصد حوالي ستون(60) نشاطا تم تجميعها في ست مهن كبرى (التسيير، الدعم، الالتزامات، العمليات المحلية، العمليات الدولية وتقنيات المعلومات)، كما تم أيضا خلال سنة 2019 تأسيس قاعدة بيانات للحوادث المتعلقة بالمخاطر التشغيلية واعتماد برنامج لتسيير المخاطر التشغيلية.

7.خاتمة:

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين الحصول على المعلومات المهمة حول البنوك,وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين، وجميع الأطراف ذات العلاقة,وفي ضل تطور الأساليب التي تستخدمها البنوك لقياس وتسيير المخاطر الناجمة عن العمليات البنكية وظهور مفاهيم وأساليب جديدة لتسيير المخاطر، مع زيادة حاجة مستخدمي البيانات المالية لمعلومات حول تعرض البنوك للمخاطر وكيفية تسيير هذه المخاطر، كان على جميع البنوك في العالم بما فيها البنوك الجزائرية العمل على تطوير مستوى الإفصاح عن تسيير هذه المخاطر، وتماشيا مع ما سبق أصدر بنك الجزائر العديد من الأنظمة تخص متطلبات تحسين إطار الإفصاح في البنوك الجزائرية,ومن خلال الدراسة النظرية ودراسة واقع بنك السلام الجزائر تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهما فيما يلي:

- ✓ للإفصاح في القوائم المالية دور في ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء ما يعزز الثقة في التعامل مع البنك ويزيد من استقرار البنك.وعليه فإن التزام جميع البنوك في النظام البنكي الجزائري بهذه الإفصاحات وفق متطلبات الإفصاح الصادرة عن بنك الجزائر يتيح معلومات ذات جودة عالية لجميع المتعاملين الاقتصاديين مما يساهم في تحقيق استقرار النظام البنكي ككل (وهي تأكيد للفرضية الفرعية الأولى)؛
- ✓ التزام البنوك الجزائرية بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي الموحد الذي يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS /IFRS)يساهم في تقيم أداء البنوك من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محليا ودوليا

الشيء الذي يمكن من الوقوف على تحديد مدى استقرار كل بنك على حدى، واستقرار النظام البنكي ككل (وهي تأكيد للفرضية الفرعية الثانية)؛

- ✓ التزام البنوك الجزائرية بالإفصاح عن تصنيفات التمويلات (تمويل ذو مخاطر ممكنة، تمويل ذو مخاطر عالية، تمويل متعثر) وتكوين المخصصات المكونة لكل فئة، يعتبر مؤشر للحكم على جودة ونوعية الأصول، وذلك حماية للبنك من المخاطر التي يتعرض لها بسبب انخفاض محتمل في جودة بعض الأصول الذي من شأنه التأثير على الاستقرار أو الثقة في النظام البنكي الجزائري ككل؛
- ✓ التزام البنوك الجزائرية بالإفصاح عن تطور النتائج الصافية المحققة، خاصة في حالة تحقيق نموا إيجابيا في هذه النتائج، يعتبر مؤشرا على قدرة هذه البنوك على البقاء والاستمرار، وهو كذلك مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنك، كما أن له الأثر الإيجابي على استقرار النظام البنكي الجزائري؛
- ✓ تحسين إطار الإفصاح عن تسيير المخاطر التي تتعرض لها البنوك الجزائرية من خلال التزام البنوك الجزائرية أساسا بالإفصاح عن: تنظيم تسيير المخاطر، تصنيف المخاطر، خطر القرض، الخطر العملياتي، خطر السيولة ومخاطر أخرى، يعزز استقرار هذه البنوك بصفة خاصة والنظام البنكي الجزائري بصفة عامة. (النتائج الثلاثة السابقة هي تأكيد للفرضية الثالثة)

ومن خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة مسايرة البنوك الجزائرية لتطورات الإفصاح على المستوى العالمي، وذلك وفق مسايرة تطبيق مستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية في مجال الإفصاح؛
- ✓ ضرورة تقيد البوك الجزائرية بالاستخدام والإفصاح عن الأنظمة الحديثة الخاصة بتسيير المخاطر في البنوك؛
- ✓ التركيز على الرقابة الصارمة من طرف بنك الجزائر فيما يخص التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح بما يضمن استقرار النظام البنكي الجزائري.

8.قائمة المراجع:

1. محمد مطر ود، محمد السويطي، (2012)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجال القياس -العرض-الإفصاح، عمان: دار وائل للنشر.
2. أحمد طلفاح، (2005)، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
3. رضوان حلوة حنان، (2009)، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
4. سامي محمود الوقاد، (2011)، نظرية المحاسبة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. محمد المبروك ابو زيد، (2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، القاهرة: أتراك للنشر والتوزيع.
6. علي عبد الرضا حمودي، (2003-2009)، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقة العراق، العراق: البنك المركزي العراقي.
7. علي محمود محمد، (2014)، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف باستخدام التحليل المتعدد المتغيرا(دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد36(العدد2)، 332.
8. يوسف بوخلخال، (2010)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels على فاعلية نزام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث(10)، 208.
9. نظام رقم 11-08، مؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 29 أوت سنة 2012.
10. نظام رقم 09-05، مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 2009، يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر سنة 2009.
11. نظام رقم 09-08، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادر بتاريخ 25 فيفري سنة 2010.
12. نظام رقم 14-03، مؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، يتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014.
13. نظام رقم 11-03، مؤرخ في 24 ماي سنة 2011، يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2011.
14. نظام رقم 11-04، مؤرخ في 24 ماي سنة 2014، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2011.
15. نظام رقم 14-01، مؤرخ في 16 فيفري سنة 2014، يتضمن نسب الملاءمة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، الصادر بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014.
16. html/banque.htm./www.bank.-of.algeria.dz الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر تاريخ الإطلاع:14-09-2020
17. -www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html الموقع الإلكتروني لبنك السلام تاريخ الاطلاع: 14-09-2020
18. بنك السلام الجزائر، التقرير السنوي 2017.
19. بنك السلام الجزائر، التقرير السنوي 2018،بنك السلام الجزائر، التقرير السنوي 2019.
20. Owen Evans and Others .(2003) .Macroprodential indicators of financial soundness, Ocasional paper 192,IMF.Washingnton: DC.
21. Umer Khalid .(2006) .The Effect of Privatization and Libarilisation on Banking Sector Perfermance in Pakistan .SBP Research Bulletin ،Volume2)Number2 ،